

دلائل الإعجاز

فائدةٌ منَ الذي يصحُّ منه السَّمْعُ إلاَّ أنه لا يسمعُ إما اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمعَ فاعرفه وأحسنْ تدبُّره .

ومنَ اللطيفِ في ذلك قولُه تعالى : (ما هذا بشراً إنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)
وذلك أن قولَه : (إنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) مشابهٌ لقولِهِ : (ما هذا بشراً)
ومُدخلٌ في ضمِّه من ثلاثة أوجهٍ : وجهان هو فيهما شبيهٌ بالتأكيدي وجهٌ هو فيه
شبيهٌ بالصفة . فأحدُ وجهَيْ كونه شبيهاً بالتأكيدي هو أنه إذا كان مَلَكاً لم يكن
بشراً وإذا كان كذلك كان إثباتُ كونه مَلَكاً تحقيقاً لا محالةً وتأكيدياً لنفي أن
يكونَ بشراً . والوجهُ الثاني أن الجاري في العرفِ والعادة أنه إذا قيلَ : ما هذا
بشراً وما هذا بآدميِّ والحال حالُ تعظيمٍ وتعجُّبٍ مما يُشاهدُ في الإنسانِ من
حُسْنِ خَلْقٍ أو خُلُقٍ أن يكونَ الغرضُ والمرادُ من الكلامِ أن يقال إنه مَلَكٌ وأن
يُكنَى به عن ذلك حتى إنَّه يكون مفهومَ اللفظ . وإذا كان مفهوماً منَ اللفظِ قيلَ
أن يُذكرَ كان ذكره إذا ذُكرَ تأكيداً لا محالةً لأنَّ حدَّ التأكيدِ أنْ تحققَ
باللفظِ معنَى قد فهمَ منَ لفظٍ آخرَ قد سيقَ منك . أفلا ترى أنه إنما
كان كلاًُّهم في قولك : جاءني القومُ كلاًُّهم تأكيداً من حَيْثُ كانَ الذي فهمَ منه
وهو الشُّمولُ قد فهمَ بديناً من ظاهرِ لفظِ القومِ . ولو أنَّه لم يكن فهمَ
الشمولُ من لفظِ القومِ ولا كانَ هو من موجهٍ لم يكن كلاًُّ تأكيداً ولكان الشمولُ
مُستفاداً من كلِّ ابتداء .

وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيهٌ بالصِّفة فهو أنَّه إذا نُفِيَّ أن يكونَ بشراً
فقد أثبتَّ له جنسَ سواه إذ منَ المُحالِ أن يخرجَ من جنسِ البشرِ ثم لا يدخلُ في
جنسٍ آخرَ وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ كان إثباتُهُ مَلَكاً تبييناً وتعييناً لذلك الجنسِ
الذي أريدَ إدخالُهُ فيه وإغناءً عن أن تحتاجَ إلى أن تسألَ فتقولَ : فإن لم يكن
بشراً فما هو وما جنسُهُ كما أنَّك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الطريفِ كان الطريفُ
تبييناً وتعييناً للذي أردتَ من بين مَن له هذا الاسمُ وكنيتَ قد أغنيتَ المخاطبَ
عن الحاجةِ إلى أن يقولَ : أيَّ الزَّيدينِ أردتَ .

ومما جاءَ فيه الإثباتُ بأنَّه وإلاَّ على هذا الحدِّ قولُه عزَّ وجلَّ (وما
علَّمناه الشُّعْرَ وما يندبِغي له إنَّ هوَ إلاَّ ذِكْرٌ وقرآنٌ مُبينٌ) وقولُه
(وما يندطقُ عن الهوى إنَّ هوَ إلاَّ وحيٌ)

